مركز حمورابي

Hammurabi

قمة قازان لتجمع "البريكس": آفاق التعاون وتحديات النظام الدولي

قمة قازان لتجمع "البريكس": آفاق التعاون وتحديات النظام الدولي

د. محمد حسن سعد

الولايات المتحدة الامريكية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

6 تشرين الثاني 2024

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجـــــوز نشـــــر أي من هذه الابحـــــاث والدراســـات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

احتضنت مدينة قازان الروسية قمة تجمع "البريكس" التي اتسمت بأهمية جيوسياسية واقتصادية كبيرة، وتأتي هذه القمة في وقت يشهد فيه العالم تصاعد الاستقطاب بين الغرب والجنوب العالمي، وتطور طموحات دول "البريكس" لإعادة هيكلة النظام الدولي، خاصة مع انضمام أعضاء جدد مثل الإمارات ومصر وإيران وإثيوبيا. وتُعبر هذه القمة عن رغبة روسيا في تأكيد أهميتها الدولية على الرغم من العقوبات المفروضة عليها، ولتأكيد فشل العزلة الجيوسياسية الناتجة عن الحرب في أوكرانيا التي فرضها الغرب عليها. يمثل تجمع "البريكس" تحالفاً فريداً يسعى لتعزيز الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدول النامية والصاعدة، ويهدف أعضاؤه إلى صياغة مستقبل يتسم بالتوازن والمشاركة الفعّالة بعيداً عن الهيمنة الغربية. وقد أظهرت القمة التزام الدول الأعضاء بتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، ويعتبر بنك التنمية الجديد أحد أبرز ملامح هذا التعاون، حيث يساهم في تمويل المشاريع الحيوية ويقلل من الاعتماد على التمويل الخارجي التقليدي في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية المتزايدة، مثل التضخم العالمي وارتفاع أسعار الطاقة وتأثيرات جائحة كورونا، كما ويبرز دور "البريكس" كمنصة لتعزيز التعاون الفعال بين الدول الأعضاء، مما يعكس أهمية العمل الجماعي في تعزيز الاستقرار والنمو.

أهداف القمة:

تسعى قمة قازان إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية تعكس التحديات الحالية والفرص المتاحة، ومنها:

تعزيز التعاون الاقتصادي: تهدف الدول الأعضاء إلى زيادة حجم التجارة البينية فيما بينها، والحد من الاعتماد على الدولار الأميركي التي تعتبر إحدى القضايا المحورية التي تثير اهتمام الدول الأعضاء بشكل دائم، حيث تسعى هذه الدول لتعزيز سيادتها المالية من خلال تطوير أنظمة عملات إقليمية، أو حتى ابتكار عملة بديلة خاصة بالتجمع، وينطلق هذا التوجه من إحباط مشترك لدى الدول الأعضاء تجاه هيمنة الغرب على الأنظمة المالية العالمية، وكذلك الاستخدام المفرط للعقوبات الاقتصادية.

في هذا السياق، تلعب الصين دوراً بارزاً من خلال تطوير تقنيات دفع مالية كبديل إستراتيجي لتقويض الهيمنة الأميركية على النظام المالي الدولي، مع التركيز على الابتكارات بدلاً من المواجهات العسكرية أو الحروب الإقتصادية، ومن بين المبادرات التي تمثل هذه الجهود، تبرز خطة "جسر البريكس"، وهو نظام دفع مصمم لتفادي العقوبات الغربية، ويهدف هذا النظام إلى تجاوز الشبكات المالية التقليدية، مع تقديم حلول أسرع وأقل تكلفةً للتحويلات العابرة للحدود بين الدول الناشئة.

ومع ذلك، فإن هذه الجهود تواجه تحديات، خاصة فيما يتعلق بقدرة العملة البديلة المحتملة، التي قد تكون مدعومة بالذهب أو أصول أخرى غير مرتبطة بالدولار على اكتساب زخم عالمي. كما أن التباين في مصالح دول "بريكس" يزيد من تعقيد الوضع، فبينما تسعى دول مثل روسيا والصين وإيران إلى تطوير بدائل لمواجهة العقوبات الدولية، تميل دول مثل الهند والبرازيل إلى

تبني نهج تدريجي لتجنب زعزعة استقرار إقتصاداتها. ومن نافل القول ان الهند، على وجه الخصوص، تشعر بالقلق من الاعتماد المفرط على الأنظمة المالية الصينية، مما يدفعها إلى إتخاذ موقف حذر تجاه الجهود التي تستهدف الدولار بشكل مباشر.

تطوير التكنولوجيا والابتكار: تُعتبر التكنولوجيا عنصراً حيوياً في تحقيق التنمية المستدامة، ويُتوقع من الدول الأعضاء تبادل المعرفة والخبرات في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة، فهذا التعاون يمكن أن يُسهم في دفع عجلة الابتكار وتحسين مستويات المعيشة، حيث يتمكن الأعضاء من الاستفادة من التجارب الناجحة لبعضهم البعض وتطبيقها في مجالاتهم الخاصة.

التنسيق السياسي: تسعى الدول الأعضاء إلى التنسيق في مجالات السياسة الخارجية، بما يعزز من موقفها في الساحة الدولية ويدعم قضاياها المشتركة، ويُعتبر توحيد المواقف في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وسيلة لتعزيز تأثير الدول الأعضاء في صنع القرار العالمي، كما أن التعاون في قضايا حقوق الإنسان والتنمية الإجتماعية يُعزز من قدرة التجمع على تشكيل صورة إيجابية عنها في المجتمع الدولي.

تأثير تكتل "البريكس" على النظام الدولي

تمثل قمة "البريكس" في قازان تعبيراً قوياً عن تزايد الاستياء بين دول الجنوب العالمي من الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة، خاصة فيما يتعلق باستخدام العقوبات الإقتصادية والدولار كأداة للضغط. فالقمة تعكس تحولاً مهماً في الساحة السياسية العالمية، حيث تعزز التعددية القطبية وتُشكل تحدياً مباشراً للنفوذ الأميركي الذي لم يعد المصدر الوحيد لتحديد الشرعية الدولية، خاصة في ظل إخفاقات واشنطن في معالجة أزمات مثل الحرب الإسرائيلية على غزة ولبنان، وقد استغلت روسيا والصين هذه المشاعر المعادية للغرب، مما أظهر تأثير المعايير المزدوجة التي تتبعها القوى الغربية.

ومع ذلك، لا تعني هذه التطورات أن الدول المتوسطة تسعى لاستبدال الهيمنة الأميركية بنظيرتها الصينية أو الروسية، بل تعكس رغبتها في إقامة تحالفات مع كلا القوتين من أجل عالم أكثر تعددية وإستقلالاً. وفي هذا الإطار، يتجاوز تأثير "البريكس" الجانب الإقتصادي ليشمل الجوانب السياسية والاجتماعية، حيث يسعى التجمع إلى إعادة تشكيل النظام الدولي بشكل يتسم بالتوازن، والمساهمة في إعادة توزيع موازين القوى العالمية، مما يعزز من دور الدول النامية في صنع القرار الدولي، ويتيح لها الفرصة للتأثير على السياسات العالمية من خلال توحيد جهودها، كما تستطيع هذه الدول أن تلعب دوراً رئيسياً في قضايا مهمة مثل الأمن الغذائي والتغير المناخي والتنمية، مما يسهم في تعزيز الاستقرار والنمو على الساحة الدولية.

الدول المنظمة حديثًا إلى تكتل "بريكس"

في خطوة تعكس توسع نفوذ تجمع "البريكس"، تم الإعلان عن انضمام مجموعة من الدول الجديدة خلال قمة قازان، مما يعكس اهتماماً متزايداً من قبل الدول النامية والناشئة بالانخراط في هذا التحالف، وتشمل الدول المنظمة حديثاً كلاً من الأرجنتين، الإمارات العربية المتحدة، مصر، وإيران، مما يعكس تنوعاً جغرافياً وثقافياً في التجمع. هذا التوسع يُعزز من قدرة

"البريكس" على تشكيل توازنات جديدة في النظام الدولي، حيث تُساهم هذه الدول في زيادة حجم التجارة البينية وتعزيز التعاون في مجالات الطاقة والإقتصاد. والجدير بالذكر ان انضمام هذه الدول يفتح آفاقاً جديدة للتعاون الإقتصادي والسياسي، ويعكس رغبة مشروعة في مواجهة التحديات العالمية بشكل جماعي، حيث من المأمول والمتوقع أن تؤدي هذه الإضافات إلى تعزيز نفوذ "البريكس" في الساحة الدولية، وتوفير منصة لدعم التنمية المستدامة وتعزيز الإستقلال المالي للدول الأعضاء.

الدول الراغبة في الانضمام إلى تجمع "بريكس"

في ظل التوسع المستمر لتجمع "بريكس"، تزايدت أعداد الدول الراغبة في الانضمام إلى هذا التحالف، فمن بين الدول التي أبدت اهتماماً بالانضمام، نجد العديد من الاقتصادات الناشئة مثل نيجيريا وتركيا والمكسيك، إذ تعكس هذه الرغبة تنامي الإدراك بأن "بريكس" يوفر منصة فعالة لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي، فضلًا عن دعم مشاريع التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، هناك اهتمام متزايد من دول في منطقة (الشرق الأوسط) وآسيا، مثل الجزائر وباكستان، في الانضمام إلى التجمع لتعزيز موقفها في الساحة الدولية، وتتطلع العديد من هذه الدول إلى الإستفادة من الفرص الإقتصادية التي يوفرها التعاون مع الأعضاء الحاليين، خاصةً في مجالات الطاقة والتجارة والتكنولوجيا.

يمثل هذا الاتجاه نحو الانضمام إلى "بريكس" خطوة إستراتيجية تعكس تطلعات الدول الراغبة إلى تحقيق مزيد من الاستقلالية الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الأنظمة الغربية، مما يعزز من القدرة التنافسية على الصعيد الدولي.

التحديات التي تواجه "البريكس": رغم الآفاق الواعدة، تواجه تجمع "البريكس" عدة تحديات منها:

اختلافات السياسات الداخلية: تعاني الدول الأعضاء من اختلافات في الأنظمة السياسية والاقتصادية، مما قد يُعيق تحقيق أهدافها المشتركة، على سبيل المثال، قد تختلف أولويات التنمية والحوكمة بين الدول الأعضاء، مما يُصعب من التوصل إلى توافق بشأن السياسات المشتركة.

التوترات الجيوسياسية: تتصاعد التوترات بين بعض الأعضاء، مثل الهند والصين، مما قد يؤثر على مستوى التعاون بينهم، وتُعتبر النزاعات الحدودية والقضايا الإقليمية من العوامل التي قد تضعف الوحدة داخل التجمع، لذا فإن معالجة هذه النزاعات بشكل سلمي هو أمر ضروري للحفاظ على قوة التجمع وتماسكه.

التنافس مع الكتل الأخرى: يواجه تجمع "البريكس" منافسة من تكتلات أخرى مثل مجموعة السبع الكبرى (G7)، التي تسعى للحفاظ على هيمنتها ونفوذها في الساحة الدولية، ويُعتبر التعاون بين "البريكس" والدول الأخرى في القضايا العالمية مثل تغيّر المناخ والأمن الغذائي من الأمور الضرورية لتعزيز موقف التجمع، الذي يحتاج إلى إستراتيجيات فعالة لمواجهة هذه التحديات وتعزيز تعاونها مع الكتل الأخرى.

وعليه يمكن القول، ان قمة "البريكس التي انعقدت في قازان تُعَد نقطة إنطلاق هامة لمستقبل العلاقات الدولية، حيث يُنتظر أن تساهم في تشكيل معالم جديدة للعالم في سياق التحولات

الكبرى التي يشهدها النظام الدولي، فمن خلال تعزيز التعاون الإقتصادي والشراكة والتنسيق السياسي، يمكن لتجمع "البريكس" أن يلعب دوراً محورياً في بناء عالم أكثر توازناً وعدالة، فنجاح تجمع "البريكس" في تحقيق أهدافه يعتمد على قدرته على تعزيز الوحدة بين أعضائه والتفاعل بفعالية مع التحديات العالمية المتغيرة، ويبقى أن نرى كيف ستتمكن هذه الدول من التغلب على العقبات والصعوبات التي تواجهها؟، وما هو مدى تأثير ذلك على المستقبل القريب للعلاقات الدولية، وتحقيق الأهداف المشتركة وبناء نظام دولي يحقق العدالة والمساواة لجميع الدول؟.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في 25-4-2012 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسيات الاستراتيجية

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة